

مجازر الثامن مايو 1945 في الجزائر من خلال وثائق أرشيفية

د: محمد بليل
جامعة تيارت

مقدمة

عرفت الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية نشاطا سياسيا متنوعا، بتباين مواقف أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية من السياسية الاستعمارية المنتهجة في الجزائر، هذه الأخيرة التي حاولت إقناع الجزائريين بضرورة الوقوف معها للتصدي للنازية الهتلرية التي باتت تشكل خطرا على الشعوب الحرة، حيث صدقها تيار النخبة المثقفة الجزائرية وعرفت التيارات الأخرى كالتيارين الاستقلالي والإصلاحي، حقيقة ما يراد بالشعب الجزائري، الذي سيدفع به إلى جبهات الحرب للدفاع عن المستعمر.

وأدى ذلك بالإدارة الاستعمارية إلى تبني سياسة كبت الحريات واعتقال الزعماء السياسيين وحل الأحزاب الجزائرية وتجميد النشاط الصحفي، ولكن فرنسا الاستعمارية، لم تصمد كثيرا أمام القوات الألمانية، حيث شكلت هزيمة فرنسا، قناعة لدى الأطراف المترددة بالضغط على فرنسا والحلفاء لتحقيق مطالب الجزائريين في الحرية والاستقلال، وكان انتصار الحلفاء في ماي 1945؛ فرصة للحركة الوطنية المجتمعة في ظل تجمع أحباب البيان والحرية لإعادة إطلاق المبادرات بتسوية المسألة الجزائرية وفتح النشاط السياسي من جديد أمام الجزائريين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

حيث تطرح أمامنا إشكالية التطورات السياسية والأمنية في الجزائر المستعمرة من خلال نشاط الحركة الوطنية الجزائرية ومدى تفاعل الشارع الجزائري معها، خاصة ما تعلق بتلك الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها الإدارة الاستعمارية والمعمرون بالجزائر في حق الجزائريين الذين خرجوا للتظاهر خلال شهر مايو من سنة 1945، معبرين عن مطالبهم التي وعدتهم بها فرنسا .

ذلك ما سنحاول دراسته، منطلقين من وثائق أرشيف الإدارة لاستعمارية لهذه الأحداث ومقارنتها ببعض شهادات الجزائريين المعاصرين وكتابات أخرى حللت الأحداث من وجهات مختلفة، لنقف أمام جرائم الاستعمار الفرنسي وتداعياتها المختلفة على الجزائريين ومساهمهم المستقبلي ومواقفهم من السياسة الاستعمارية الزجرية الممارسه في حقهم.

1 - الظروف العامة للانتفاضة

حاولت حكومة الهيئة الفرنسية للتحرير الوطني (C.F.L.N)، بقيادة الجنرال ديغول de gaulle، إصدار بعض الإصلاحات السياسية لصالح السكان المسلمين الجزائريين، وإلغاء القوانين الصادرة في عهد حكومة فيشي⁽¹⁾، محاولة منها لملمة الشرخ الذي أحدثه بعض المعمرين، والافتناع بوجود إثنتين ومجموعات اجتماعية متصارعة داخل إطار المصلحة العامة لفرنسا، وضرورة احتفاظ المسلمين بهويتهم داخل مجتمعهم ومراعاة الواقع الثقافي والديني للمسلمين⁽²⁾.

وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك إلى العودة السريعة لمستعمرتها الجزائرية، التي كادت أن تنفلت منها على إثر تطورات الحرب العالمية الثانية، ومنح بعض الحقوق السياسية الطبيعية للشعوب المستعمرة

مع تركيزها على فرنسا الجزائريين . ولكننا نعتقد أن هذه السياسة الاستعمارية، كانت تهدف إلى امتصاص نشاط الحركة الوطنية المتزايد والتحولت النفسية والاجتماعية والسياسية لدى الجزائريين؛ الذين باتوا أكثر تشوقا للحرية والاستقلال بتأثير من القوى السياسية الجزائرية، التي كانت تحمل مشروع الوطن الجزائري ورفض السياسة الاستعمارية⁽³⁾ من خلال تجمع الجزائريين في إطار سياسي موحد، أطلق عليه "أحباب البيان والحرية" الذي اشترك فيه أنصار فرحات عباس والعلماء وحزب الشعب الذي كان يعمل في السرية .

وكانت فرنسا تهدف من إصلاحاتها السابقة الذكر، برد الجميل لهؤلاء الجزائريين الذين ضحوا بأنفسهم، في سبيل تحرير فرنسا من جهة، وتكسير احتجاجات الطبقة السياسية المسلمة الجزائرية، التي نشطت تحت لواء البيان الجزائري في فبراير 1943، وتجمعهم في جهة موحدة المتمثلة في أحباب البيان من جهة أخرى .

ولهذه الظروف أعلن رئيس هيئة التحرير الفرنسية من قسنطينة، عن هذه الإصلاحات العاجلة حسب ما يذكر المؤرخ الفرنسي "جوليان"، نقلا عن خطاب "ديغول de gaulle":

"أن هيئة التحرير بادئ ذي بدء قررت، بدء إسناد حقوق المواطنة الكاملة فورا إلى عدة عشرات من آلاف المسلمين الفرنسيين بالجزائر... وسترتفع في نفس الوقت نسبة المسلمين في مختلف المجالس التي تتناول المصالح العامة"⁽⁴⁾.

وقد حلل العديد من المؤرخين والمتابعين للشأن الجزائري، هذه الفترة الحساسة من تاريخ الجزائر بالعديد من الآراء والمناقشات التي جرت في البرلمان الفرنسي وبمجالسه المنتخبة في الجزائر؛ واعتبروا

إصلاحات 07 مارس 1944، ذات أهمية بالغة إذا ما قورنت بالتجارب الإصلاحية الأخرى مثل إصلاحات مشروع "بلوم فيوليت" مثل ما ذكر ذلك موريس فيوليت في كتاب له، "هل ستعيش الجزائر"⁽⁵⁾.

فهذه الأمرية وسعت من حقوق التمثيل والانتخاب للمسلمين البالغين السن 21 سنة، حوالي 1600000 شخص بتمثيل نسبي وصل إلى الخمسين 5/2، ومنحت أيضا 16 صنفا من الشخصيات، صفة المواطن الفرنسي، مع الاحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية وهم:

- قدماء الضباط - الحاملون لشهادات والدروس التكميلية أو الشهادات العليا - الموظفون أو قدماء الموظفين - أعضاء الفرق الاقتصادية والباشاوات والأغوات والقياد - المحصلون على النيايبات - الحاملون للأوسمة⁽⁶⁾.

وتتراوح هذه الفئة ما بين 50 إلى 60 ألف في الهيئة الأولى و1500000 مسلم في الهيئة الثانية، وأصبح كل المسلمين الجزائريين معينين بالمشاركة في الانتخابات المحلية⁽⁷⁾. و لكن بنسب تمثيلية لا تتعدى الخمسين.

ولم تكن الإدارة الاستعمارية غافلة مما كان يجري في الساحة السياسية من مناقشات ومواقف مختلفة تجاه هذه الإصلاحات، وجسدت هذه المواقف بداية الإحساس الجماهيري بضرورة الحصول على الحقوق السياسية المشروعة لهم، والتي وعدو بها من قبل السلطات الاستعمارية لهيئة التحرير الفرنسية، وكانت هذه الإدارة تتابع هذه المواقف من خلال أجهزة خاصة بها، تمثلت في شرطة الاستعلامات وتقارير الإداريين ورؤساء البلديات ونواب الولاية، التي كانت تصل الأمانة العامة للحكومة العامة للجزائر. ومن بين النماذج

التي كانت تصل والي عمالة وهران، تقرير للمحافظ العام للشرطة بوهان يتناول فيه رضا المسلمين وقبولهم للإصلاحات، مركزا على الأوساط التي رحبت بها، ومن أبرزها :

- قدماء المحاربين الذين منحو حق المواطنة الفرنسية - بعض الأوساط الشعبية والدينية، موضحا للقاء الذي حدث بين الشيخين "بن تكوك" من مستغانم و"غلام الله" من تيارت ببوحنيقية بواسطة ضابط الاستعلامات⁽⁸⁾، وهناك تقرير آخر عن الأوساط الإصلاحية بمعسكر التي ارتاحت للموضوع من قبل الشيخ سعيد الزموشي⁽⁹⁾.

لا نجادل عن مصداقية هذه الآراء وأهمية موضوع الإصلاحات، ولكننا نعتقد من خلال هذه الوثائق والتحليلات المختلفة للأوضاع في هذه الفترة، بأنها كانت تمثل مناورة فرنسية للخروج من المأزق، الذي وصلت إليه وفقدانها لهيبتها، ومحاولة منها استرجاع مكانتها واستعادة عمالاتها الجزائرية وإبعاد سخط المسلمين على السياسة الفرنسية المنتهجة منذ مدة، ذلك ما ستكشف عنه الأيام المقبلة لهذه الإصلاحات، فقد تحركت النخب السياسية المسلمة بزعامة "فرحات عباس" وأنصار "مصالي الحاج" والبشير الإبراهيمي في إطار "جبهة أحباب البيان" "A.M.L" وخلايا حزب الشعب المنحل وجهود العلماء الإصلاحيين، بالإضافة إلى تحرك الشيوعيين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في شهر مايو خلال احتفال الجماهير الجزائرية المسلمة والعمال المسلمين بعيد الشغيلة وفرحا بانتصار الحلفاء. و هو ما يمثل نقطة تحول لدى المجتمع الجزائري الذي دفع ثمننا غاليا، باستغلال قدراته البشرية والاقتصادية.

وانطلاقا من الجذور الأيديولوجية والسيكولوجية للحركة الوطنية، خاصة الثورية منها؛ أضحت الجزائر تعج بأفكار التحرر والاستقلال، حيث يدل هذا النشاط السياسي أيضا على تغيير عقلية الجزائري الذي اقتنع بضرورة مواجهة التسلط الاستعماري والخروج إلى الشارع استجابة لأية مبادرة تفتح الأمل أمامه⁽¹⁰⁾.

وسبق للأجهزة الإستعلاماتية أن ذكرت في تقاريرها: "بأن الوضع هادئ في الجزائر، نظرا لانشغال المسلمين بأوضاعهم المختلفة"⁽¹¹⁾، أما الجالية الأوربية "المستوطنون" فقد رفضت أية إصلاحات لصالح المسلمين؛ واعتبرتها تهديدا لتواجدها في الجزائر وأن فرنسا تريد التخلي عنها بترك الجزائر لأغلبية من المسلمين⁽¹²⁾.

في هذه الظروف المتقلبة بين المؤيدين للإصلاحات والرافضين لها، اندلعت أحداث مايو 1945 في الجزائر عموما وبعمالة قسنطينة على وجه الخصوص، وحسب العديد من التقارير السرية المرفوعة إلى الولاة والحاكم العام، تشرح فيها أسباب وخلفيات هذه الأحداث، وتحمل المسؤولية للأحزاب الوطنية، وتشرح بالتفصيل ملامستها باعتبارها انقلابا على المؤسسات الاستعمارية والسيادة الفرنسية في الجزائر⁽¹³⁾.

في حين يرى جزائريون معاصرون للأحداث، بأن هذه الحوادث لم تكن انتفاضة عفوية، ولكنها كانت تسلسلا تاريخيا فرضته الأحداث المتعاقبة وحتمية الظروف القاسية حسب قول السيد قنانش محمد "يجب أن ندرس أحداث 8 ماي 1945 على أنها مقدمة لمرحلة جديدة عانينا فيها الأمرين وأصبحنا نجر ذبول الخيبة والتمزق"⁽¹⁴⁾.

ومن هذا المنطلق نجد أنفسنا أمام إشكاليات كثيرة، طرحتها علينا وثائق الأرشيف الاستعماري وأيضا شهادات الجزائريين الذين عايشوا هذه الأحداث، بأن الجرائم كانت مبيتة ومؤكدة، لأن هذه الأحداث مثلما كانت تسميها أجهزة الاستعلامات الفرنسية، جاءت في سياق ظروف محلية ودولية عديدة، حيث رأى الوطنيون في نهاية الحرب بأوروبا، بأن الاحتفالات التي ستنظم بمناسبة انتصار الحلفاء على النازية، إنها فرصة في تنظيم مظاهرات خاصة بالجزائريين الذين تحملوا عبئ لا يستهان به في هذا النزاع؛ للتعبير عن رغبتهم في الاستقلال والتحرر وكانت الآمال معلقة على مؤتمر سان فرانسيسكو منذ أبريل 1945 وتطبيق الميثاق الأطلسي الذي يتيح الحرية وحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة⁽¹⁵⁾. و بالتالي فخرج الجزائريين في هذه المظاهرات، إنما جاء في سياق ظرف دولي مميز بالاحتفال وأوضاع سياسية جد حساسة⁽¹⁶⁾، شكلت المشهد السياسي الجديد في عهد الحاكم العامة الفرنسي الجديد، الذي حاول علاج إشكاليات تداعيا الحرب العالمية الثانية على المستعمرة الفرنسية في الشمال الإفريقي .

ولذلك اندلعت هذه الأحداث في عهد هذا الحاكم العام المدعو "شتانيو Châtaigneau"⁽¹⁷⁾، حيث اعتبرت ثورة سلمية في نظر النخب السياسية المسلمة، وحركة تمردية في نظر السلطات الاستعمارية، وبسبب إظهاره بعض المعاملات الحسننة تجاه المسلمين، اعتبره المستوطنون عدوا لهم فسموه ب"فيوليت العرب" ورغم هذا الحماس ومحاولة التقرب من العرب حسب ادعاء المستوطنين، فلقد وقعت الأحداث في عهده، لعوامل عديدة منها، فالعوامل الداخلية تمثلت في ما يلي:

- فشل السياسة الفرنسية في العملية الإصلاحية، وافتقارها لقبولية التغيير.

-عدم انصياع المستوطنين لقادتهم، رافضين الإصلاحات الخاصة بالمسلمين واعتبروا، أن العربي لا ينصاع إلا بالقوة .

- نتائج الحرب العالمية الثانية والتوعية الوطنية.

- نشاط الأحزاب الوطنية المستمر من خلال مطالب البيان وملحقه، إضافة إلى مطالب حزب الشعب والعلماء .

- محاولة إظهار قوة العمل النقابي المسلم، بعيدا عن الشيوعية، مما أدى بالشيوعيين إلى الانقلاب على الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال

- الحرمان الاجتماعي وتحطيم البنية الاقتصادية للمسلمين، وعدم احترام الهوية العربية الإسلامية.

أما العوامل الخارجية، فكانت عديدة أهمها:التأثر بنتائج الحرب العالمية الثانية، ونشاط الأحزاب المغاربية، رغم أن المؤرخ الجزائري سعد الله، يرى عدم فعالية العوامل الخارجية قائلا: "ويبدو من كل ما سبق أن الدوافع الخارجية وراء الحادثة 8 ماي 45 كانت غير موجودة لفرنسا وإن وجدت كانت غير فعالة وغير مباشرة"⁽¹⁸⁾.

وبالتالي نجد أنفسنا في سياق تحليل سياسي وجنائي لهذه الأحداث، انطلاق من هذه الشهادات، رغم تباين مواقفها تجاه هذه الأحداث والرد الفرنسي القاسي وغير المبرر في غالب الأحيان، تجاه شعب خرج ليعبر عن فرحته بالانتصار محاولا إخراج مطالبه للعلن ليسمعها الجميع .

2- وقائعها

اندلعت هذه الأحداث في سياق هذه العوامل التي تطرقنا لها بإيجاز في ما سبق، انطلاقا من شهادة الوثائق الأرشيفية الاستعمارية والشهادات المعاصرة، ومنها صحافة المعمرين وصحافة الأحزاب الوطنية التي تناولت بالتحليل المعمق لصيرورة الأحداث، مثل ما نقلها لنا الأستاذ بن العقون عبد الرحمان في مذكراته: من خلال شهادة السيد الشاذلي المكي قائلا : "على إثر فاجعة الجزائر أنشئت المليشيات وألغيت كل الحريات الديمقراطية وتقلدت السلطة الاستعمارية لأمور الشرطة، فأعلنت الطوارئ وصدرت القوانين العرفية والقوانين الاستثنائية والأحكام العرفية وسلح كل الأوربيين وأصبح الجزائريون لا يؤذن لهم بالخروج من دورهم إلا إذا كانوا يحملون شارات على سواعدهم، أذنت لهم بها السلطة بعد تحقيق دقيق يثبت أن لهم أعمالا في المؤسسات العامة"⁽¹⁹⁾.

وعموما يستشف من جميع تلك التحاليل بأن جرائم الاستعمار الفرنسي خلفت ضحايا كثير، فالإدارة الاستعمارية تحصرهم في عدد قليل، أما دراسات الجزائريين وبعض المحايدين تؤكد بأن العدد أكثر من المتوقع ليزيد عن 45 ألف قتيل، نظرا للقمع المسلط والإبادة الجماعية المرتكبة في حق الجزائريين، وتتفق الباحثة "قولدازيير" goldzayer مع السيد ريني ريقاس René rygasse أحد الإداريين الكبار، حيث تطرقا لهول الأحداث والقمع المسلط في كل الجزائر في قسنطينة والمدن الكبرى، ويذكر تقرير لريني ريقاس René rygasse، وكان مسؤولا "بثنية الحد"، بأنه طلب من الشرطة القبض على كل من تسبب في الأحداث، وقد تلقى الحاكم العام "شاتينيو" تقريرا بذلك⁽²⁰⁾.

أما الجزائريون الذين عايشوا الأحداث، فيؤكدون نفس الملاحظات، بارتكاب فرنسا مجزرة بالجزائر، حيث ذكر "توفيق المدني" "أنه خلال أربعة أيام تمكنوا من قتل 45 ألف جزائري وجزائرية مقابل مائة ونيّف من الأوربيين"⁽²¹⁾، أما عبد الرحمان كيوان فقد أورد لنا من خلال شهادة الدكتور "شوقي مصطفاوي" سياسة العنف المطبقة على الجزائريين⁽²²⁾، وأيضا شهادة يوسف بن خدة حول الأحداث الذي وضح لنا، بأن الجزائريين كانوا يريدون الاحتفال سلميا من خلال رفعهم لشعارات:- أطلقوا صراح "مصالي" - أطلقوا سراح المعتقلين - الاستقلال، ويواصل قائلا : "عندما كان فرحات عباس والدكتور سعدان متوجهان إلى الحاكم العام لتهنئته بانتصار الحلفاء، وجد عباس نفسه في السجن وسعدان بالمستشفى تحت المراقبة، ويجد عباس نفسه مرة ثانية في نفس الزنزانة مع الشيخ البشير الإبراهيمي...
.. (23)

مما لا شك فيه أن هذه الدراسات والشهادات، تظهر لنا حجم المجزرة الاستعمارية المرتكبة في حق المسلمين الجزائريين، الذين حاولوا التظاهر سلميا والتعبير عن فرحتهم ؛ بانتصار الحلفاء على النازية، وفي نفس الوقت أرادوا التعبير عن طموحاتهم في نيل الحرية والاستقلال .

وتثبت مرة أخرى أن الجناح الثوري في الحركة الوطنية، كان مصمما على انتزاع مطالبه من خلال تعبئة الجماهير الجزائرية المسلمة ودفعها للتعبير عن مطالبها من خلال هذه المظاهرات السلمية . وبالتالي كانت مظاهرات شهر مايو بتأطير من القوى الوطنية الثورية، خاصة مناضلي حزب الشعب الجزائري، الذي كان يهدف إلى التعبير عن آمال الجزائريين بالطرق السلمية ليؤكد المطالب الوطنية الخاصة بالحرية

والاستقلال⁽²⁴⁾، برفع رايات دول الحلفاء المنتصرة وأيضا الراية الوطنية وهو الأمر الذي أزعج السلطات الاستعمارية وزاد من غضب المعمرين المتطرفين أصحاب نظرية الجزائر الفرنسية بالانتقام من الجزائريين، ليبرهن حزب الشعب الذي كان يعمل في السرية، أن له قوة شعبية ومعنويات كبيرة تهدف إلى تغيير الواقع الاستعماري.

ونستخلص من الشهادات ووثائق الأرشيف الاستعماري، مدى تباين وجهات النظر والأرقام، ولكننا لا نركز كثيرا على هذه المعطيات قدر ما نركز على طبيعة هذه الجرائم التي كانت تحمل في طياتها تصفية الحركة الوطنية الجزائرية المطالبة بالحرية والتخلص من الاستعمار.

3- نتائجها

ترتب عن أحداث مايو نتائج عديدة، ذهب ضحيتها قتلى ومعتقلين مشردين وتدمير للقري والمداشير، وعندما هدأت العاصفة، حاولت الإدارة الاستعمارية إعادة النظر واستدراك أخطائها بإيجاد الحلول لمسألة الضحايا من خلال مؤسساتها الاستعمارية، التي تلقت تقارير عن المجزرة من أهمها⁽²⁵⁾:

- تقرير الجنرال " تيبار" Tubert - تقرير آخر أكثر دقة، للأمين العام للحكومة آنذاك " قازاني Pierre René Gazagne " ومطالبة الحركات السياسية داخل الجمعية الفرنسية والمجالس المنتخبة بإصدار مشاريع قوانين تخص العفو السياسي، رفعت من قبل مجموعة من النواب المسلمين أبرزهم ابن جلول⁽²⁶⁾، حيث تم منح العفو للسجناء السياسيين، استثنى منهم أصحاب الجنايات كخطف الأشخاص والتعمد في الضرب والجرح، إضافة إلى ذلك جهود الشيوعيين الذين

كانوا يبحثون عن دعاية انتخابية، لجلب المسلمين للتصويت على مرشحهم⁽²⁷⁾.

فيما طلب أعضاء المجلس العام بقسنطينة إلى تفعيل قانون العفو من خلال التماس موجه لوالي العمالة، بإدماج الموظفين، ضحايا أحداث 8 مايو 1945 رفقة نواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس، وتقرير آخر لوالي العمالة يتحدث عن تعويض ضحايا أحداث مايو 1945 من إمضاء نواب المجلس العام لقسنطينة⁽²⁸⁾.

ولهذه الغاية قامت السلطات الاستعمارية، بفتح المجال أمام الجزائريين للمشاركة في الانتخابات بأسماء جديدة، ولذلك شاركت الأحزاب الوطنية في انتخابات جوان 1946، حيث تحصل الإتحاد الديمقراطي على نتائج هامة، وبالتالي انتقلت المشاكل الجزائرية من المجالس المحلية إلى قبة البرلمان الفرنسي، ودخلت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية "بزعامة مصالي الحاج في الانتخابات البلدية ل 1947؛ وتطرقت التقارير السرية الاستعمارية لمطالب الأحزاب الوطنية، وخشيت الأحزاب اليمينية في الجزائر من توحيد القوى المسلمة حول الوحدة الأيديولوجية والتمرد على السيادة الفرنسية⁽²⁹⁾، مما دفع بالإدارة الاستعمارية على محاولتها تحطيم إرادة الناخبين المسلمين، وإرجاع الكفة لصالح المستقلين الموالين للإدارة الاستعمارية.

وقامت الإدارة الاستعمارية بدراسة الأوضاع في الجزائر، من خلال مؤسساتها التشريعية بباريس بالتداول حول الوضع العام في الجزائر والاهتمام بأحداثها، وشرعت في إصدار سلسلة من الإصلاحات، كانت بدايتها السماح للنخب السياسية المسلمة بالمشاركة في مختلف الانتخابات، من خلال أمرية 17 أوت 1945⁽³⁰⁾، التي سمحت بإرسال

ممثلين مسلمين من الهيئة الثانية إلى البرلمان الفرنسي، وقامت بحل المندوبيات بتاريخ 15 سبتمبر 1945، التي حل محلها مجلس مالي، يشارك فيه رؤساء اللجان المالية لمجلس العمالات الثلاثة في 1945 في انتظار صدور تشريع آخر يخص خصوصيات الجزائر، وبهذا الشكل فهذه الفترة الممتدة ما بين 1945 و1947، تعتبر مرحلة انتقالية جاءت بعد أحداث جسيمة، حاولت فرنسا الاستعمارية من خلالها استرجاع هيبتها في الجزائر⁽³¹⁾.

وتظل الأوضاع السياسية على حالها، خلال هذه الفترة الانتقالية بالانشغال بمختلف الانتخابات: انتخابات بلدية لسنة 1945 والمجلس التأسيسي الأول بتاريخ 21 أكتوبر 46 والثاني بتاريخ جوان 1946 والاستفتاء على الدستور الفرنسي في أكتوبر 1946 وفيما بعد الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946. وقد شاركت الأحزاب الوطنية في هذه الانتخابات رغم عراقيل الإدارة الاستعمارية، في انتظار مشاريع إصلاحية سياسية في الجزائر، محاولة من فرنسا علاج الشخ الذي أحدثته مجازر مايو 1945.

وبالتالي فهذه الجرائم الاستعمارية بقدر بشاعتها وتأثيراتها النفسية على الجزائريين ومحاولة اللوبي الاستعماري في الجزائر التقليل من نشاط الحركة الوطنية، فإنها شكلت دفعا قويا للسياسيين الجزائريين بالدخول في مواجهات مع الإدارة الاستعمارية للحصول على حقوق الجزائريين، دون التراجع عن مواقفهم السابقة المطالبة بالحرية وحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

الخلاصة

لقد عاش الشعب الجزائري أياما صعبة في تاريخه المعاصر، خلال الفترة الاستعمارية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ووجد نفسه أمام محن؛ قلما عرفتها شعوب المعمورة من خلال سياسة التعسف والبطش من قبل الاستعمار الفرنسي، الذي استولى على مقدراته، وقام بسحق تطلعاته نحو الحرية، ومنح سلطات واسعة لمستوطني الجزائر بارتكاب جرائم بشعة في حقه .

فترتب عن ذلك فشل السياسة الإصلاحية الفرنسية في الجزائر، واندفاع الجماهير الجزائرية نحو العمل الثوري بوقوفه إلى جانب المناضلين الوطنيين، الذين دعوه إلى التمرد ضد هذا الظلم والبطش بهدف تحقيق الحرية والتخلص من أكبر قوة استعمارية طاغية في القرن العشرين.

الهوامش

1- مراسلة من وزير الداخلية الفرنسي إلى الحاكم العام حول التماس المجلس العام لوهران المؤرخ بتاريخ 10 يناير 1946، الذي يطلب فيه إلغاء جميع القوانين والقرارات الحكومية السابقة لحكومة فيشي، أنظر:

- Archives. Nationale. D'Outre .Mer ,B, N° 81F/714, les Conseils Généraux

2- chikh (S),L'Algérie En Armes, Ou Le Temps Des Certitudes O.P. U,1981, p 13.

3- محمد بليل، أحداث الثامن مايو 1945 . حصة إذاعية خاصة بالحدث، إذاعة مستغام 2014-05-08 على الساعة الثانية

4- جولييان أندري شارل، إفريقيا الشمالية تسير، تعريب المنجي وآخرون، الدار التونسية للنشر، س.و.ن.ت، Colonisation et politique D'Assimilation En Algérie (DJ), تونس 1976 ص 326 و انظر أيضا : Algérie 1830-1962 ED Kasbah,2004

CF ,Marizot (J),L'Algérie Kabylièè, ed, peyronet Paris, VI(S,D), p 98.

5 -violette(M),l'Algérie Vivra' Elle, Note d'Un Ancien gouverneur général , Paris, éd ,Alcan 1931, introduction .

6- جولييان أندري شارل، مرجع سابق، ص 327 وأيضا:

-Kharchi (DJ), op cit p, 382

- 7- Benkhada (B), Les Origines Du 1^{er} Novembre, 1954 ed, Dahleb, 19898, p 95
Cf, Ramaoun(H), L'Algerie , Histoire et Cultures , ed , Casbah, Aller, 2000 p 52
- 8-D.A.W.O ,Boite N°4062, Reformes Musulmanes ,rapport N° 103, du 15 mars 1944.
- 9-ibid
- 10-حكيم بن شيخ:"حوادث الثامن ماي 1945م في الجزائر: واقعا وتداعياتها " مجلة عصور الجديدة تصدر عن مختبر البحث التاريخي، تاريخ الجزائر جامعة وهران العدد 7-2012-2013 صص 274-288
- 11-Conseil .Général du. département ,Oran, Rapport du Préfet , Avril 1946, p163.
- 12- شريط عبد الله، الميلي محمد مبارك، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، م.وك، الجزائر ص281.
- 13- أحداث 08 ماي 1945 من وجهة نظر التقارير الرسمية الفرنسية أنظر:
Archives Nationale d'Outre Mer, boîte N° 81F/10, politique du gouvernement français .
- 14- حكيم بن شيخ، مرجع سابق صص274-288
- 15- مصطفى أوعمرى، المقاومة السياسية بالقطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 منشورات القدس العربي، وهران، الجزائر 2013 صص 215-216
- 16- محمد بليل، حصة إذاعية بإذاعة مستغانم، مرجع سابق
- 17- لقد حل محل "كاترو" Catroux في 09 سبتمبر 1944، وكان جامعيا مبرزاً في الجغرافيا، فأظهر مشاعر الديمقراطية، فاضطلع في البداية بأعباء الكاتب العام لرئاسة الوزراء في عهد ليون بلوم واهتم بالمشاكل المغربية وفي الجزائر عامل المسلمين معاملة حسنة، أنظر: جوليان شارل أندري، مصدر سابق، ص 333.
- 18- سعد الله أبو الفاسم، الحركة الوطنية ج2، ط 4، دار الغرب الإسلامي لبنان 1992، ص 249 وأيضاً:
- Bouruiba (B), les Syndicalistes Algériens , Leurs débats de L' Eveil de la libération 1936 – 1962, ed, Dahleb, L' Harmattan 1998 , pp 67 - 68
- 19 - بن شيخ حكيم، مرجع سابق صص274-288
- 20 - Rene rygasse , document , Témoignage d'un ultra sous le drame Algerien , ed, Témoignage chrétien S.D,Cf , Goldzeguer,annérey , Aux Origines de la Guerre D4Algerie 1940 – 1945, Casbah Ed Alger 2002p 346
- 21- المدني توفيق أحمد، حياة كفاح، مذكرات ج2، 1925 – 1945، م.وك، الجزائر 1988، ص 379
- 22-Kianne (A), Moment du Mouvement National , Textes et Positions , ed , Dahleb ; Alger 1995 p 109.
- 23-Benkhada (B), op cit pp 99 – 101 ; CF, Goinard (P), op cit p 148
- 24- عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 في عمالة وهران، دار الأملية للنشر والتوزيع الجزائر ط1، 2011، صص 126-127
- 25 - Chikh (S), op cit p 45, d'après la Revue RASJEP , 1974 ,N°4

- 26- عضو سابق في إتحاد فيدرالية قسنطينة، كان عضوا في المجلس العام لقسنطينة ونائب في الجمعية الفرنسية .
- 27 -Journal. Officiel. de la République Française, débat parlementaire 1946 , 1 er mars 1946 p 540
- 28- préfet , Session Octobre 1947 pp 182 - 183 C.G de Constantine , Rapport
- 29-A.N.O.M, boîte N° 81F/10, Situation Politique , économique et sociale de l'Algérie, CF, Assemblée financière, séance 16 janvier 1948 TII pp 1295 - 1296
- 30- منحت أمرية 17 أوت 1945 تمثيلا للهيئتين بالبرلمان الفرنسي.
- 31 -Nouchi (A), L'Algérie Amère 1914- 1994,ed de la maison des sciences de l'homme, Paris 1995pp 179 – 185
- Cf, Kadache (M), Histoire du Nationalisme Algérien ;T2,SNED Alger,1980 op cit p